

الدرس الثالث: - أهمية دراسة القانون المقارن.

تبرز أهمية دراسة القانون المقارن في الوظائف التي يؤديها وذلك على المستوى الوطني و على المستوى الدولي.

1- أهمية القانون المقارن على المستوى الوطني:

يلعب القانون المقارن دور مهم في تطوير وتنسيق ووحدة القانون، فهو يعتبر أداة لتطوير القانون الوطني من خلال دراسة وتحليل النصوص القانونية الأجنبية أو الوطنية، لكن في هذا الإطار يجب الأخذ بعين الاعتبار الظروف أو المعطيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة في القانون الوطني، فلكل دولة قانونها الخاص الذي يتناسب مع ظروفها، فالقصد من الدراسة المقارنة ليس النقل العشوائي والحرفي من القوانين الأجنبية وإنما محاولة اكتشاف النقائص الموجودة في القانون الوطني بغرض تطوير وتحسين القانون الوطني.

ليس هذا فقط حيث تمكننا الدراسات المقارنة من فهم بعض الأفكار الكامنة في القانون الوطني مثلا ينص القانون الوطني أن من تسبب بخطئه في الإضرار بالغير يلتزم بالتعويض، وهو في ذلك يذكر كلمة الخطأ، دون أن يضع تعريف لها، فإذا علم القاضي الوطني أن القانون الألماني والقانون السويسري قد استعمل في هذا الصدد (الفعل المخالف للقانون) بدلا من كلمة الخطأ فيمكن أن يستنتج من ذلك أن الخطأ هو الفعل المخالف للقانون.

لذلك يجب على الباحث ألا يعتمد على قانون دولة أجنبية واحدة وإنما من الأحسن أن يجري دراسة مقارنة بين دول مختلفة وخاصة مع الدول التي تجمع بينها روابط مشتركة سواء تاريخية كما هو الأمر للجزائر مع فرنسا أو روابط مذهبية كما

هو الأمر بالنسبة للدول الاشتراكية أو روابط دينية كما هو الأمر بالنسبة للدول الإسلامية. وهذا ما قامت به الجزائر في إطار إعداد العديد من النصوص القانونية، ونذكر كمثال القانون المدني الذي استلهم أو استفاد من الأحكام الواردة في القانون المدني الفرنسي والقانون المدني المصري، والقانون التجاري أخذ من القوانين التجارية لمجموعة من الدول لاسيما القانون الفرنسي.

كما أن الدول الأوروبية ترجع إلى مثيلاتها في فهم ما أخذته منها من تشريع فالفرنسيون أخذوا من التشريع الألماني نظام الشركات ذات المسؤولية المحدودة، لذا نجد الشراح الفرنسيين يرجعون إلى القانون الألماني، لتفهم هذه الصورة الجديدة من صور الشركات، وكذلك يرجع القضاء الفرنسي إلى القانون الانجليزي، لتفهم عقود النقل البحري، التي أخذت نماذجها عن هذا القانون.

2- أهمية القانون المقارن على المستوى الدولي:

تتمثل أهمية القانون المقارن على المستوى الدولي في دوره في توحيد القواعد القانونية بين الدول، من خلال إعداد مشاريع التوحيد الدولي للقوانين، فيعمل القانون المقارن على توثيق العلاقات بين الدول عن طريق المفاوضات والمعاهدات وفي المعاهدات يقوم القانون المقارن بدور كبير ومهم حيث حين إعدادها تستمد من مناهج قانونية مختلفة ويخلصوا منها بقواعد مشتركة بين الدول المتعاهدة. كما يلعب القانون المقارن دورا في نطاق القانون الدولي الخاص ونقصد هنا بطريقة الفصل في العلاقات ذات العنصر الأجنبي من حيث تحديد القانون الواجب التطبيق والمرجع المختص للفحص في النزاع .

ولقد ظهرت عدة مبادرات لعمليات التوحيد بين دول عديدة ومن أبرز النماذج يمكن أن نذكر النماذج التالية:

- المجموعة الاسكندنافية (السويد، النرويج، الدنمارك، إيسلندا، فنلندا) وذلك لارتباط أو وجود عوامل مشتركة تجمع بين هذه الدول كالعادات والتقاليد والمصير المشترك، وعملية التوحيد التي كانت بين دول أمريكا اللاتينية وذلك لوجود عوامل مشتركة تجمع هذه الدول سواء سياسية أو تاريخية، ولقد مس هذا التوحيد بعض الفروع القانونية كالقانون الدولي الخاص الذي كان من طرف الأرجنتين والشيلي والباراغواي، أو القانون المدني حيث اعتمدت الباراغواي القانون المدني الأرجنتيني، واعتمد الهندوراس القانون التجاري المكسيكي الصادر سنة 1998.

- عملية توحيد القانون داخل المجموعة الأوروبية (ألمانيا، النمسا، بولونيا، تشيك، سلوفينيا)

- التوحيد بين دول الكومولث.